A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/333
3 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٦٥ من جدول الأعمال المؤقت*

صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن طريق العنف

مذكرة من الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة بقرارها ٥٥/٥١ المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، المعنون "صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن طريق العنف"، الى الدول الأعضاء أن تحيل الى الأمين العام آراءها عن هذا الموضوع.

٢ - وحتى الآن، تلقى الأمين العام ردا من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وستصدر أية ردود أخرى كإضافات لهذه المذكرة.

* A/53/150.

98-26043 280998 280998

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

[الأصل: بالانكليزيـــة]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - طلبت الجمعيـة العامـة إلى جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، في قرارها ٥٥/٥١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، أن تحيل إلى الأمين العام آراءها بشأن صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن طريق العنف، وقررت أن تنظر في هذا الموضوع في دورتها الثالثة والخمسين.

٢ - وانطلاقا من أن تفكك الدول عن طريق العنف يمكن أن يهدد السلام والأمن الدوليين، وبعد أن أكدت الجمعية العامة الحاجة إلى اتخاذ تدابير من جانب الأمم المتحدة للمساعدة في منع تفكك الدول عن طريق العنف، مما يعزز صون السلام والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب، طلبت إلى جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة وهيئات الأمم المتحدة المختصة، مواصلة الاضطلاع بالتدابير اللازمة للمساعدة في منع تفكك الدول عن طريق العنف.

٣ - وأكدت الجمعية العامة، في الوقت نفسه، الحاجة إلى الامتثال الصارم لمبدأ حرمة الحدود الدولية فيما بين الدول ولمبدأ السـلامة الإقليمية لأي دولة.

٤ - وشددت الجمعية العامة على أهمية الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجلس أوروبا وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بهدف منع تفكك الدول عن طريق العنف وصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

٥ - وشددت الجمعية العامة على ما يتسم به حسن الجوار وإقامة العلاقات الودية فيما بين الدول من أهمية في حل المشكلات فيما بينها ومنع تفكك الدول عن طريق العنف وتعزيز التعاون الدولي.

٦ - وبعد أن أخذت الجمعية العامة في اعتبارها، التزامات جميع الدول، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو استقلالها السياسي، وبعد أن وضعت في اعتبارها ظهور فرص جديدة لبناء عالم سلمي، أعربت في قرارها ٥٥/٥١، عن بالغ قلقها إزاء الحالات التي قد تؤدي إلى انتهاك السلام الدولي والتي لا تزال قائمة رغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنهائها.

٧ - وترى حكومة جمهورية مقدونيا أن القلق البالغ الذي أعربت عنه الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٥١ لا يزال قائما حاليا بمثل ما كان عليه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ عندما اتخذ ذلك القرار.

٨ - وقد كان وفد جمهورية مقدونيا هو الذي اقترح القرار ٥٥/٥١، وشاركت في تقديمه وفود الاتحاد الروسي وأذربيجان وأسبانيا وإكوادور وألبانيا وألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبلجيكا والبوسنة والهرسك وتركيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير عندئذ) وجمهورية مولدوفا وجورجيا والدانمرك وفرنسا والكونغو ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

٩ - وترى حكومة جمهورية مقدونيا أن تطور العلاقات الدولية والعلاقات فيما بين كثير من الدول مثقل بمشاكل يمكن أن تولد حالات للنزاع يحتمل أن تتطور بسرعة فتصبح مصادر خطيرة لتهديد صون السلام والأمن الدوليين، ويمكن أن تعرض للخطر السلامة الإقليمية للدول.

١٠ - وتوجد حاليا في أنحاء كثيرة من العالم بؤر عديدة لعدم الاستقرار تبعث على بالغ القلق. وهذه الحالات لها أسباب مختلفة. ويقع على كاهل الأمم المتحدة وفقا لميثاقها واجب الاضطلاع بصفة مستمرة بتدابير مناسبة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترمي إلى منع انعدام الاستقرار وتيسير حل المسائل القائمة فيما بين الدول والحيلولة دون تحول التطورات الاقتصادية والاجتماعية غير المرضية إلى نزاعات عنيفة. وينبغي أن تفعل ذلك أيضا المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجلس أوروبا وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها.

١١ - وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات السالفة الذكر أن تشارك بقدر أكبر كثيرا في حل حالات النزاع الحالية التي تعرض للخطر الأمن الدولي والسلامة الإقليمية للدول. وينبغي أن تستهدف أنشطتها توفير فهم حقيقي ومتعمق لما يحدث من تطورات في أنحاء العالم المختلفة، بغية حل المنازعات بالتصدي لمسبباتها الأصلية. ومبادرة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بأنشطة وإجراءات وقائية في التوقيت المناسب شرط أساسي للنجاح في منع حالات النزاع.

١٢ - ومن المؤسف أن أوجه عدم الاستقرار في منطقة جمهورية مقدونيا، أي في جنوب شرقي أوروبا، لا تزال تشكل جزءا من واقع الحالة الراهنة. فهناك عدد كبير من بلدان المنطقة يمر حاليا بفترة طويلة وصعبة من التحول الاجتماعي. وقد تسببت الحرب التي شهدتها المنطقة هي وعواقبها وما صاحبها من منغصات إضافية، مثل الجزاءات وتدابير الحظر خلال تلك الفترة، في زيادة التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة أصلا. وتشكل هذه الأوضاع أرضا خصبة لحالات النزاع التي يمكن أن تمتد بسهولة إلى البلدان المجاورة وأن تنعكس في العلاقات الدولية، مما يؤدي إلى تعكير صفو الاستقرار وتدهور الحالة الأمنية في المنطقة وخارجها.

١٣ - وقد أوجدت حالات عدم الاستقرار الخطرة هذه حركات وأنصارا يريدون إقامة دول كبرى، وما هذا في حقيقته إلا مناورة سياسية لتمويه أفكار أخرى، ومسعى يستهدف تفكيك دول المنطقة الحالية عن طريق العنف.

١٤ - وقد تقيدت حكومة جمهورية مقدونيا تقيدا صارما في جميع تصرفاتها بمبادئ القانون الدولي وامتثلت امتثالا تاما للمساعي الأساسية التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف صون السلام والأمن الدوليين، وذلك في حدود إمكانياتها، وآخذة في اعتبارها بوجه خاص الحالة الداخلية في البلد والبيئة الخارجية التي تواصل فيها عملية الانتقال الاجتماعي. واتباعا للمبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، وبخاصة تنمية علاقات حسن الجوار والعلاقات الودية، تسعى الحكومة جاهدة إلى مواصلة تطوير علاقاتها مع جيرانها في المنطقة. وإن الحكومة، إذ تأخذ في اعتبارها ما تتسم به عملية التنمية من ترابط، تساند تماما الجهود والأنشطة المشتركة التي تضطلع البلدان في المنطقة وخارجها بهدف تهيئة أحوال مستقرة من أجل التنمية. وترى الحكومة أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية أو الرخاء ولا أن يتحقق صون السلام والأمن الدوليين دون أن يسود الاستقرار في المحيطين الخارجي والداخلي ويستتب السلام.

١٥ - وللحيلولة دون نشوب حرب جديدة في جنوب شرقي أوروبا ومنعا لتفكك الدول في هذه المنطقة عن طريق العنف، لا بد من الحرص على ما يلي:

- احترام السلامة الإقليمية لجميع الدول؛

- التقيد بمبدأ حرمة الحدود الدولية لجميع الدول؛

- احترام حقوق الانسان والحريات للجميع، بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الديانة؛

- وجوب تنمية العلاقات فيما بين الدول وفقا لمبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل؛

- وجوب تطبيع العلاقات فيما بين دول البلقان؛

- وجوب انضمام جميع دول البلقان لعضوية تنظيمات التكامل الأوروبية - الأطلسية؛

- وجوب التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون بشأن البوسنة والهرسك؛

- من الضروري كفالة النجاح للمبادرات التالية: ميثاق الاستقرار في أوروبا، وعملية تحقيق الاستقرار وحسن الجوار في جنوب شرقي أوروبا (مبادرة رویاومون)، ومبادرة التعاون في

جنوب شرقي أوروبا، ومبادرة وسط أوروبا، وعملية تحقيق حسن الجوار والأمن والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي أوروبا، وغيرها من المبادرات المضطلع بها من أجل السلام والأمن والتعاون والتنمية.

١٦ - وترى حكومة جمهورية مقدونيا أن من المهم للغاية أن تواصل الجمعية إصرارها على اتخاذ تدابير ترمي إلى منع تفكك الدول عن طريق العنف. وينبغي للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين أن تعرب عن بالغ القلق إزاء حالات النزاع الراهنة في كثير من أنحاء العالم، التي يمكن أن تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين والتعاون الدولي. وينبغي أن تطلب إلى الأمين العام أن يعد، من أجل دورتها الخامسة والخمسين، تقريرا عن الحالات التي يمكن أن تعرض للخطر السلامة الإقليمية للدول، وتوصيات تستهدف منع تفكك الدول عن طريق العنف.

- - - - -